

بيان صحفي

جراء استمرار الصراع في اليمن ضحايا جدد ينضمون إلى قائمة المأساة والأحزان

سقط ليلة الخميس ٢٩ رمضان ١٤٤٤ هـ ٧٨ قتيلاً وأصيب أكثر من مائة بجراح بينها حالات حرجة، في مدرسة بباب اليمن بالعاصمة صنعاء، أثناء توزيع زكوات بعض التجار على الناس. تأتي هذه الحادثة المروعة، لينضم ضحايا جدد، إلى قائمة - من لا يحسب لهم النظام الدولي المجرم ولا الدول الإقليمية العميلة ولا حكومة عدن المهنية ولا الحوثيون أتباع إيران أدلى حساب - من سبقوهم من الضحايا خلال سنوات الحرب الثمان على جبهتي القتال، جراء الاحتراب طويلاً الأمد بين الحوثيين من جهة وحكومة عدن من جهة أخرى، والذي لم يسفر سوى عن تفشي حالات الحاجة والعوز والمرض وسوء الرعاية لشريحة واسعة من الناس. وهذه الحادثة تكشف عدم ثقة الناس بهذه الزكاة التابعة للحوثيين، رغم الدعاية الكبيرة التي يروج لها إعلامهم ورغم فتحها مكاتب في كل المديريات التابعة لمناطق سيطرتهم، بسبب توجهها الإنفاق خارج الأصناف الثمانية المحددة في الزكاة، والمحاباة في التوزيع.

وقد عمل الحوثيون منذ بداية تأسيس الهيئة العامة للزكاة بشتى الطرق للاستثمار بأخذ الزكاة من الناس، وهذا العام منعوا بصرامة توزيع أية زكوات أو سلال غذائية من غيرهم من التجار في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، مستأذنين بتوزيع الزكوات والسلال الغذائية لهيئة الزكاة، التي أسسواها في أيار/مايو ٢٠١٨م، وعزا الحوثيون تدافع طالبي الزكاة إلى عشوائية توزيعها خارج الهيئة العامة للزكاة التابعة لهم، وألقوا القبض على من قام بتوزيع السلال الغذائية خارج إطار هيئة الزكاة.

من يتحمل مسؤولية حدوث هذا الأمر وإزهاق هذه الأنفس؟ خصوصاً أن الناس يقومون بتوزيع زكواتهم للفقراء بأنفسهم، فعدم ثقة الناس بكم وبهيتكم راجع لكم لأن الناس يهربون للدولة العادلة التي تحكم بشرع الله فلا يفرون منها مفروعين لأنهم يدركون أنكم لا تتفقونها إلا على أتباعكم فقط، فلم تتعلموا الدرس من سبكم من أصحاب الجمعيات الفارين في تركيا وقطر وغيرها والذين يذكرونهم الناس بسوء أفعالهم. واكتفى مهدي المشاط بتقديم التعازي لأهالي المتوفين، وتشكيل لجنة للتحقيق في ملابسات الحادثة، وتبعته وزارة الداخلية بتقديم خالص العزاء والمواساة لجميع أسر الضحايا، والتنصل من تحمل مسؤولية تبعات الحادثة، أما حكومة عدن فهم مجموعة من اللصوص العلماء الملطخة أيديهم بدماء أهل هذا البلد والمشاركين بكل هذه المصائب.

إن المطلوب هو تطبيق نظام الإسلام ومنه النظام الاقتصادي، وعدم حصره في جمع أموال الزكاة الطائلة بحق وبغير وجه حق، وإنفاقها على الوجه الشرعي. وأنتم عاجزون عن ذلك! مثلكم مثل غيركم من الحكم في بقية بلاد المسلمين، والذين يحكمون بالنظام العلماني بسميات مختلفة؛ جمهوري أو ملكي أو غيرهما، ولن يستطيع تطبيق أحكام الإسلام في جميع شؤون الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية وغيرها إلا دولة ذات سيادة تطبق الإسلام كاملاً غير منقوص. ولذا فإن حزب التحرير يعمل لإقامة هذه الدولة؛ دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، لتحرير الأمة الإسلامية جماء، قال ﷺ: «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ».

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية اليمن